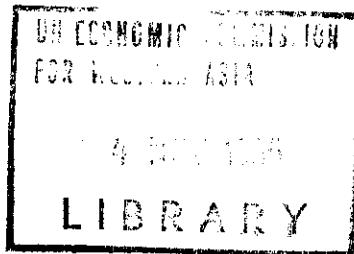




التوزيع محدود

التاريخ: ١٩٨٥ / ٩ / ١٠
E/ESCWA/STAT/85/22الاصل : بالعربية
Arabic**الأمم المتحدة****اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**

وحدة الاحصاء



تقرير عن الزيارة الى الجهاز المركزي للإحصاء
وزارة التخطيط
الجمهورية العراقية
١٩٨٥ / ٩ / ٥ - ٨ / ١٨

إعداد
قطب عبد اللطيف سالم
المستشار الاقتصادي للحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقتصادي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

طلب الزيارة : تمت الزيارة بناء على دعوة من الجهاز المركزي للإحصاء عن طريق وزارة الخارجية العراقية ومكتب الممثل المقيم للأمم المتحدة في بغداد.

اهداف الزيارة : تستهدف الزيارة ابداء الرأي في معالجة بعض المشاكل التطبيقية التي بزرت أثناه التجربة العطية التي بدأتها دائرة الحسابات القومية لتطبيق نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة وفي مجال اعداد وتركيب جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٢.

مدة الزيارة : تمت الزيارة خلال الفترة من ٨/١٨ - ١٩٨٥/٩/٥

تنفيذ المهمة : في بداية المهمة عرضت السيدة هنا عبد الجبار والأنسة باسمة بشير والأنسة سميرة حسن ، التجربة التي قامت بها دائرة الحسابات القومية لتطبيق نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة من واقع بيانات سنة ١٩٨٢ حيث تم اعداد حسابات الانتاج والدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي من واقع البيانات المتاحة عن القطاع الاشتراكي . وقد تمت التجربة وفقاً للنماذج التي سبق ان تمت التوصية بها في الزيارة السابقة . فكما اشير من قبل في التقرير السابق ان الدائرة تقوم حالياً باعداد تجربة عملية لاستخدام البيانات المتاحة عن عام ١٩٨٢ في تركيب حسابات النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة واعداد جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٢ . وبالطبع افرزت التجربة بعض المشاكل التطبيقية في تركيب بعض الحسابات او معالجة بعض البنود والمكونات هذا بالإضافة الى اية مشاكل متعلقة بالمفاهيم وتطبيقاتها عملياً وقد تركزت المهمة في مناقشة ودراسة هذه المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها وتطبيقاتها عملياً في ضوء الارقام المتاحة . ومن بين هذه المشاكل التي تناولتها المناقشة ما يلي :

- ١ - معالجة قطاع البنوك والوسطاء الماليين وتقدير رسم الخدمة المحاسب :
يشمل قطاع المؤسسات المالية البنوك والوسطاء الماليين . ولا تشمل المؤسسات المالية دار سك النقود اي المصانع التي تصنع النقود المعدنية او التي تطبع العملة الورقية حيث تعتبر مؤسسات صناعية . ووفقاً للتوصيات الامم المتحدة يعتبر الانتاج في البنوك مثلاً لرسم الخدمة المحاسب مضافاً اليه رسم الخدمة الفعلي . حيث يعتبر رسم الخدمة المحاسب على انه استهلاك وسيط لصناعة وهمية وبالتالي فإن القيمة المضافة لهذه الصناعة الوهمية تصبح قيمة مضافة سالبة وفائق تشغيل سلبي .

ويمثل رسم الخدمة المحتسب الفرق بين الفوائد المقبوسة مضافا اليها دخل الملكية عن الاموال غير المطلوبة للبنك مطروحا منها الفوائد المدفوعة .

اما رسم الخدمة الفعلي فيمثل في العمولات والابادات الاخرى او الدخول الاخرى التي يحصل عليها البنك .

وفيما يلي مثال تطبيقي بطيء لاحد البنوك تم اعداده بالاشتراك مع الزميلات والزملاء في الدائرة ، ويتبين من المثال ان رسم الخدمة المحتسب قد احتسب خارجيا ، ثم اعد الحساب الوهمي كما ان الفوائد المدفوعة والقيبوضة قد ظهرت مرة ثانية في حساب الدخل والانفاق كدخل ملكية مدفوع ومحصل بينما رسم الخدمة فقط هو الذي دخل في حساب الانتاج .

ح/انتاج الصناعة الوهمية

الف دينار

انتاج	صفر	٢١٨٤ استهلاك وسيط
		٢١٨٤ ق . م
	صفر	صفر

الف دينار

ح/ الانتاج (البنوك)

٢١٨٤ رسم لخدمة المحاسب	٥٣ استهلاك وسيط
٦٧٨ عمولات خدمة فعلية	٤٤٥ تعويضات عاملين
٢٢٦ ايرادات اخرى	٢٥٤٧ فائض العمليات
٩٠٤	٣٠ الاندثار
	١٣ ضرائب غير مباشرة
	- اعانت
<hr/> <hr/> ٣٠٨٨	<hr/> <hr/> ٣٠٨٨

ح/ الانتاج (البنوك+ الصناعة الوهمية)

الف دينار

٢٨١٤ رسم خدمة محاسب	٢٢٣٢ استهلاك وسيط
٩٠٤ رسم خدمة فعلية	٤٤٥ تعويضات عاملين
	٣٦٣ فائض عمليات
	٣٠ اندثار
	١٣ ضرائب غير مباشرة
	- اعانت
<hr/> <hr/> ٣٠٨٨	<hr/> <hr/> ٣٠٨٨

ح/ الدخل والإنفاق (البنوك + الصناعة الوجهية)

الف دينار

<u>دخل الملكية</u>	فائض العمليات ٣٦٣	مسحوبات من عائد تنظيم المشروعات شبه المساهمة ٠
مسحوبات من عائد تدابير المشروعات شبه المشاركة ٠	—	
<u>الإيجار</u>	—	فوائد مدفوعة ١٢٥
انصبة	٢١٨٤	حصة الخزينة (انصبة) ٣٢٢٦
فوائد مقبوسة	٢٣٠٩	الإيجار —
تعويضات التأمين ضد الحوادث	—	صافي اقساط التأمين ضد الحوادث —
تحويلات جارية أخرى	٢١	الضرائب المباشرة —
	—	تحويلات جارية غير مصنفة ٢٩٧
<u>جطة الإيرادات</u>	<u>٤٩٢٧</u>	<u>الإدخار ١١٢٩</u>
		<u>٤٩٢٧</u>

ح/ تمييل رأس المال

الف دينار

الإدخار ١١٢٩	التغيير في المخزون —
الإندثار ٣٠	التكوين الرأسمالي ٢٠
التحويلات الرأسمالية —	تحويلات رأسمالية —
	صافي مشتريات الأراضي —
	صافي مشتريات أصول معنوية —
	١١٣٩ صافي الأقراض
<u>١١٥٩</u>	<u>١١٥٩</u>

٢ - واثناء التطبيق العملي والمناقشة اثيرت مشكلة رسم لخدمة المحتسب التي تظهر بالسابق حيث ظهرت هذه الحالة في بعض البنوك وشركات التأمين نتيجة لعدم تحصيل البنوك لبعض الفوائد وكذلك نتيجة لدفع تعويضات تأمين في بعض الحالات أكثر من الاقساط المحصلة .
ورغم أن هذه الحالات فردية تظهر على مستوى المنشأة ولكن ستتلاشى على المستوى القومي .
الا انه قد تم مناقشتها ويقترح علاجها على النحو التالي وبينما الطريقة السابق عرضها في معالجة وتقدير رسم الخدمة مع اختلاف الاشارة . وفيما يلي مثال توضيحي :

الفوائد المحصلة	:	١٣٠
الفوائد المدفوعة	:	١٥٠
رسم الخدمة	:	٢٠ -

الف دينار	ح/انتاج الصناعة الوهمية	الف دينار
-----------	-------------------------	-----------

الانتاج	صفر	٢٠ استهلاك وسيط
		٢٠ ق ، م

<u>صفر</u>	<u>صفر</u>
------------	------------

الف دينار	ح/الانتاج (البنوك)	
-----------	--------------------	--

٤٠	استهلاك وسيط
٢٥	تعويضات عاملين
١٥	فائقي عمليات
٥	ضرائب غير مباشرة
٥	الإعانات
<u>٨٠</u>	<u>٨٠</u>

ح / الانتاج للبنوك (يشمل الصناعة الوهمية)

٢٠	استهلاك وسيط
٢٥	تعويضات عاملين
٣٥	فائقي عمليات
٥	ضرائب غير مباشرة
٥	الإعanات
<u>٨٠</u>	<u>٨٠</u>

<u>٨٠</u>	<u>٨٠</u>
-----------	-----------

ثم يستمر التحليل بعد ذلك على النحو السابق الاشارة اليه.

٣ - رسم الخدمة في نشاط التأمين

وفيما يتعلق بنشاط التأمين فإنه بالنسبة للتأمين ضد الحوادث فإن رسم الخدمة يساوي الفرق بين الاقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة أما بالنسبة إلى التأمين على الحياة فإن رسم الخدمة المحتسب يساوي الفرق بين الاقساط المحصلة والتعويضات المدفوعة مضافاً إليها صافي الاضافة إلى الاحتياطي الحسابي للتأمين على الحياة . متبعاً بها الفائدة على هذه الاحتياطيات وعلى ضوء ذلك أخذنا أحدي الشركات العاملة في مجال التأمين وتم تحليل بياناتها وتركيب الحسابات على النحو التالي . وقد ظهرت أيضاً مشكلة الخدمة المحتسبة بالسابق في مجال التأمين بالنسبة لبعض الأنشطة وقد تم مناقشة الامر وتوضيحه على اساس المعالجة السابقة في مجال البنوك . وفيما يلي مثال تطبيقي لأحدى شركات التأمين العاملة في العراق :

رسم الخدمة المحتسب

١- التأمين ضد الحوادث

الاقساط المقوضة - التعويضات المدفوعة

ب - التأمين على الحياة

الاقساط المقوضة - (التعويضات المدفوعة + صافي الاضافة إلى الاحتياطي الحسابي للتأمين على الحياة

- الفائدة على هذه الاحتياطيات)

التعويضات :

١٢٩٧٥٥٥ دينار تأمين فردي

١١٥١٠٤١٩ دينار تأمين جماعي

١٣٣٠٧٩٧٤ دينار جملة التعويضات

- الاقساط المحصلة

١٩٣٠١٩٣١ دينار (تأمين فردي + تأمين جماعي)

الاضافة الى الاحتياطي الحسابي (التامين على الحياة)

٢٢٥٠٠٠ دينار الاحتياطي الحسابي آخر المدة

١٨٥٠٠٠ دينار الاحتياطي الحسابي اول المدة

٣٧٥٠٠٠ دينار الاضافة الى الاحتياطي الحسابي

— رسم الخدمة المحاسب (تامين فردي + تامين جماعي)

(٣٧٥٠٠٠ + ١٣٣٠٧٩٧ - ١٩٣٠١٩٣)

= ٢٤٤٣٩٥٧ دينار

* لم تؤخذ في الاعتبار الفوائد على الاحتياطي لصعوبة حسابها في الوقت الحالى في هذا المثال

حساب انتاج الوحدة الوهمية (التأمين)

صفر	الانتاج	صفر

حساب انتاج شركة التأمين

٢٢٤٣٩٥٧	رسم الخدمة المحتسبة	٩٢١٧٨٣	الاستهلاك الوسيط
٥١٥٣٩٢	رسم الخدمة الفعلية	٥٧٨٨٠١	تعويضات العاملين
		١٢٣٢٧٣٩	فائض العمليات
		١٦٦١٩	الاندثار
		٤٤٠٢	ضرائب غير مباشرة
		—	اعانات
<u>٢٤٥٩٣٤٩</u>		<u>٢٤٥٩٣٤٩</u>	
<u>المخرجات</u>		<u>المدخلات</u>	

حساب انتاج شركة التامين (يشمل الصناعة الوهمية)

الانتاج ٢٢٥٩٣٤٩	الاستهلاك الوسيط ٣١٦٥٢٤٠
	تعويضات العاملين ٥٧٨٨٠١
	فائض العمليات - ١٠٠٦٢١٨
	الاندثار ١٦٦١٩
	الضرائب غير المباشرة ٤٤٠٧
	الإعانت -
<u>المخرجات ٢٢٥٩٣٤٩</u>	<u>المدخلات ٢٧٥٩٣٤٩</u>

حساب الدخل والإنفاق (التامين بما فيه الصناعة الوهمية)

- ١٠٠٦٢١٨ فائض العمليات	مسحوبات من عائد تنظيم المشروعات
مسحوبات من عائد تنظيم المشروعات شبيه المساهمة	شبيه المساهمة دخل الملكية :
دخل الملكية	الفائدة -
١٧٧٤٤٥ انصبة	٦٤١٦٩٣ الانصبة
١٢١٢٠٢٦ فوائد	- الإيجار
- ايجار	١٦٥٧ صافي اقساط التامين ضد الحوادث
٩٣١ ١٩٣٠١ صافي اقساط التامين ضد الحوادث	١٣٣٠٧٩٧٤ مستحقات التامين ضد الحوادث
تعويضات التامين ضد الحوادث	- الضرائب المباشرة
- التحويلات الجارية الأخرى	- غرامات وعقوبات
<u>١٩٢٩٠١٨٤</u>	<u>١٩٢٩٠١٨٤</u>

ح/ تمويل راس المال (التأمين كما في ذلك الصناعة الوجهية)

٥٨١٩٢٧٥	الادخار	- التغير في المخزون
١٦٦١٩	الاندثار	- التكوين الرأسمالي
التحويلات الرأسمالية	-	- التحويلات الرأسمالية
		- صافي ممتلكات الارضي
		- صافي ممتلكات الاصول المعنوية
صافي الاقراض		
<u>٥٨٣٥٨٩٤</u>		<u>٥٨٣٥٨٩٤</u>

على ان يستكمل الحساب على النحو المعتاد

٤ - المبيعات المسوقه والمبيعات غير المسوقه :

تحصل الحكومة على بعض من مواردها الجارية من قطاع الاعمال او من القطاع العائلي او الهيئات التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات اما مقابل سلع وخدمات تقدمها الحكومة او تحصل عليها هذه القطاعات من الحكومة وهذه ما يطلق عليها المبيعات المسوقه او المبيعات غير المسوقه اما الجزء الآخر من الإيرادات فان الحكومة تحصل عليه بموجب سلطتها السيادية اما في شكل ضرائب غير مباشرة او مباشرة او تحويلات اجبارية او اختيارية يقوم بدفعها القطاع العائلي في شكل رسوم او غرامات الخ
ولتقدير الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة (الاستهلاك الذاتي) فانه يجب ان يستبعد من جملة الانفاق الحكومي ذلك الجزء من الإيراد الذي تحصل عليه الحكومة مقابل مبيعات مسوقه او مبيعات غير مسوقه حيث ان ما يحصل علي قطاع الاعمال من هذه المبيعات تعتبر استهلاك وسيط وما يحصل عليه القطاع العائلي يدخل ضمن الاتفاق الاستهلاكي النهائي للعائلات وبالتالي يجب ان يخصم من الانفاق الحكومي منعا للتكرار .

وإذا كانت الفرائض المباشرة من السهل تمييزها ضمن الموارد الحكومية فان الصعوبة تنشأ في التفرقة بين كل من المبيعات المسوقه والمبيعات غير المسوقه والرسوم الاجبارية والغرامات حيث ان هناك الكثير من المدفوعات التي يدفعها قطاع الاعمال او قطاع العائلات تتشابه فيها الامور وقد اوصى نظام الحسابات بعدة معايير من اهمها :

- ١ - الارتباط الواضح بين المدفوعات و الحياة للسلع والخدمات
- ٢ - الاختيارية اي الحرية في اختيار السلعة او الخدمة ونوعها
- ٣ - لا تعتبر هذه المدفوعات مطلوبة بواسطة السلطة العامة

فالمبيعات المسوقه هي قيمة ما تحصل عليه الحكومة مقابل تنفيذها لبعض السلع والخدمات بسعر يغطي تكلفة الانتاج او يقترب منه مثل نفقات دخول او انتاج المتاحف، ثمن بيع الطوابع والروت التذكارية او انتاج المدارس الحرفيه او اية سلعة اخرى من المفترض ان يغطي سعرها تكلفة الانتاج وتعتبر هذه المبيعات ضمن الاستهلاك وسيط لقطاع الاعمال او ضمن الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي . وهذه المشتريات تتم بصفة اختيارية لا اجبار فيها كما ان هناك ارتباط واضح بين الحياة والدفع و من ناحية الكمية والقيمة .
ويجب ان نشير الى ان هناك بعض المبيعات المسوقه الحكومية التي تعتبر مبيعات راسمالية وبالتالي يجب ان تعالج على انها مبيعات راسمالية تعالج في حساب التمويل الراسمالي مثل مبيعات الاراضي او المساكن الحكومية . الخ هذه مبيعات سلعية ولكنها سلع راسمالية لا تدخل تكلفة انتاجها ضمن الانفاق الجاري وبالتالي لا مجال لاستعادتها مثل المبيعات الحكومية الاخرى ولكنها تصنف على انها مبيعات سلع راسمالية في حساب التمويل الراسمالي .

اما المبيعات غير المسوقة ، فهي تلك السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة بسعر رمزي لا يغطي تكلفة الانتاج مثل رسوم المستشفيات العامة التي من المفترض انها تقدم خدماتها مجاناً .
وتدخل هذه المدفوعات ايضاً ضمن الاستهلاك الوسيط لقطاع الاعمال او الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي .
هذين البنددين من بنود الابرادات الحكومية يجب ان يستبعدا من الانتاج الحكومي للوصول الى الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة وهو يساوي الانفاق الاستهلاكي الذاتي في حساب الانتاج اما النوع الآخر من المدفوعات التي يدفعها قطاع العائلي او القطاع العام والتي لها صفة الالزام والاجبار والتي تعتبر مصدراً لزيادة موارد الموازنة العامة ولا يمكن تجنبها مثل رسوم المطارات والجوازات ، ورخص القيادة والرسوم القضائية .
فانها تعتبر في حالة قطاع الاعمال ضمن ضرائب الغير مباشرة اما في حالة قطاع العائلات (حيث انه لا يقوم بدفع ضرائب غير مباشرة) فانها تعتبر رسوم اجبارية او غرامات ترد في حساب الدخل والانفاق و لا تدخل في الانفاق الاستهلاكي للعائلات، وللتطبيق العادي تم حصر كافة موارد الحكومة من واقع الموازنة العامة وتم تصنيفها الى مبيعات مسوقة ، مبيعات غير مسوقة ، ضرائب غير مباشرة رسوم اجبارية وغرامات .
وذلك بهدف تقدير المبيعات المسوقة وغير المسوقة بغرض تركيب حسابات الانتاج والدخل والانفاق والتمويل الراسمالى لقطاع الحكومة . وقد تم تركيب هذه الحسابات من واقع البيانات الفعلية المتاحة من واقع التحليل التي قامت به دائرة الحسابات القومية وقد اعتبرت حصة الحكومة في فائض عائدات النفط على انها دخل ملكية تحصل عليها الحكومة مقابل ملكيتها لمشروعات النفط وليس ضرائب غير مباشرة .

٥ - المنتجات المميزة :

من الفروض الاساسية في الحسابات القومية وفي جداول المدخلات والمخرجات ان كل صناعة تنتج سلعا او مجموعة سلعية متجانسة او مجموعة من المنتجات المميزة التي لا يتم انتاجها في صناعة اخرى وذلك بهدف ايجاد هيكل تكلفة موحد . ولتحقيق شرط التجانس فإنه يجب تصنيف الوحدات القائمة بالانتاج في مختلف الانشطة الاقتصادية الى وحدات او مجموعات تنتج انتاجا مميزا يتحقق فيه شرط التجانس . ولكن تحقيق هذا الشرط يشير الكثير من الصعوبات في مجال التطبيق العملي فعملية تقسيم الاقتصاد القومي الى انشطة او صناعات تنتج سلعا متجانسة ليست بالعملية السهلة حيث ان الادمان في التقسيم رغبة في الحصول على المزيد من التجانس قد يؤدي الي تعقد الجدول نظرا لكبر حجمه ولذا فان القاعدة العامة هي تطبيق شيء من التوازن بين التفصيل الممل والاختصار المخل مع الاقتراب قدر الامكان من شرط التجانس ولا شك ان ذلك يرتبط بكمية البيانات المتاحة . وهناك بعض المعايير التي يمكن ان تستخدم في عملية التجنيح منها تشابه الانتاج وهيكل التكلفة، ومراحل العطبية الانتاجية ٠٠٠ الخ. ولما كان شرط التجانس التام امر من الصعب حصوله فقد تنتج الوحدة الواحدة اكثر من منتج كما ان انتاج سلعة ما قد ينتج عنه سلعة اخرى وهكذا. اي ان العملية الانتاجية في صناعة ما قد تؤدي الى انتاج منتجات اخرى تختلف في طبيعتها عن الانتاج الرئيسي لهذه الصناعة وهذه المنتجات هي:

١ - المنتجات الفرعية : وهي المنتج الذي يتم انتاجه في صناعة ما ويرتبط فنيا بالمنتج الرئيسي لهذه الصناعة في حين ينتج او يمكن انتاجه بصفة رئيسية في صناعة اخرى . (محركات الطائرات التي تنتج في صناعة السيارات)

٢ - المنتجات الثانوية: هي المنتج الذي يتم انتاجه في صناعة ما و لا يرتبط فنيا بالمنتج الرئيسي لهذه الصناعة في حين ينتج بصفة رئيسية في صناعة اخرى

٣ - المنتجات المتصلة : هو المنتج الذي يتم انتاجه في صناعة ما الى جانب المنتج الرئيسي لهذه الصناعة و لا يتم انتاجه بصفة رئيسية في صناعة اخرى مثل الجلود عند انتاج اللحوم .
ويتم معالجة كل من المنتجات الفرعية والمنتجات الثانوية في جدول المدخلات والمخرجات بعدة طرق اما المنتجات المتصلة فانها تدرج ضمن الانتاج المميز للصناعة .

٤ - معالجة المنتجات الفرعية والثانوية في جداول المدخلات والمخرجات :-

هناك منشآت كثيرة لا تنتج الا سلعة واحدة او مجموعة متجانسة من السلع تمثل المنتج المميز لهذه الصناعة ولكن البعض الآخر ينتج بضائع اخرى ليست بين منتجاته المميزة وفي حالة الجدول محل الدراسة والاعداد ٤٠×٤٠ هناك تجميعات كثيرة ولذلك فان هناك منتجات فرعية ومنتجات ثانوية يمكن ان يتم معالجتها باى من الطرق الآتية:

١ - يتم معالجة كل من المنتج الفرعى والمنتج الثانوى بظهور كل منها كمنتج مميز في الصناعة الاصلية المختصة اما بدون تحويل ما يقابل انتاجها من مستلزمات الانتاج او بتحويل المستلزمات المتعلقة بها بحيث يحمل الانتاج الفرعى او الثانوى بنصيبه من المستلزمات اما بنسبة الى حجم الانتاج في الصناعة المتخصصة او بتطبيق نسبة مستلزمات الانتاج في الصناعة الرئيسية .

ب - قد تعالج تلك المنتجات رياضياً بأن تظهر كليهما سالباً في تقاطع كل من الصناعة المنتجة بصفة عرضية والمنتجة به بصفة رئيسية ويمكن اجراء عمليات التحويل بالطرق الآتية:-

١ - تحويل المخرجات : وتنقاضي هذه الطريقة تحويل مصفوفة الانتاج الى مصفوفة قطرية بمعنى ان المنتج الفرعى قد ادمج في منتجات الصناعة التي تنتج فيها بالفعل، اذ ان المنتجات غير الرئيسية تظهر عادة كعناصر خارج القطر الرئيسي في مصفوفة الانتاج ويتم التحويل على المراحل الآتية:-

١ - تحويل مصفوفة الانتاج الى مصفوفة قطرية وذلك باضافة العناصر التي تقع خارج القطر الرئيسي الى العنصر الذى يقع على القطر سواء في الصف او العمود بمعنى ان تجمع جميع المفردات في الصف خارج القطر ومجموع المفردات في العمود خارج القطر ثم يضاف المجموع على المفردة الواردة في القطر . وبذلك تتحول المصفوفة الى مصفوفة قطرية تكون فيها الانتاج الفرعى مكرراً لانه قد ظهر في العنصر القطري للصناعة التي يعتبر فيها منتجاً اساسياً .

٢ - تؤخذ كل العناصر المبينة خارج القطر في المصفوفة (مصفوفة المنتج) ثم تجمع هذه العناصر على العناصر المناظرة لها في مصفوفة المستخدم .

وفقاً لهذه الطريقة يكون قد تم تحويل مخرجات المنتجات الفرعية والثانوية دون تحويل المدخلات المناظرة لها .
٢ - تحويل المدخلات والمخرجات :-

هناك قرضين اساسيين تقوم عليهما هذه الطريقة هما :-

- فرضة تكنولوجية السلعة : ويعني هذا الفرض ان السلعة الواحدة يجب ان يكون لها هيكل مستلزمات واحد بغض النظر عن الصناعة التي تنتج فيها . ويستخدم هذا الفرض في عملية ادماج مصفوفة معاملات المستخدم مع مقلوب مصفوفة معاملات المخرجات (سلعة × سلعة) او (صناعة × صناعة) ويستخدم هذا الفرض في حالة المصفوفات المربعة فقط .

... فرض تكنولوجية الصناعة: ويعني ذلك ان لكل صناعة نفس هيكل المستلزمات مهما اختلف انتاجها . وهذا الفرض يستخدم في عملية دمج مصفوفة معاملات المستخدم مع مصفوفة معاملات المنتج (سلعة × سلعة او (صناعة × صناعة) .

ويلاحظ ان هذين الفرضين متعارضين ويمكن ان يعطيا نفس النتائج اذا لم يوجد اي نوع من المنتجات الفرعية على الاطلاق ويعنى اخر اذا لم توجد المشكلة التي تنحن بصددها .

على سبيل المثال : يتم انتاج جزء رئيسي من الطائرات (المحركات) في صناعة السيارات تطبيقاً للفرق الاول (تكنولوجية السلعة) ويتم تحويل هذه المحركات الى صناعة الطائرات بهيكل مستخدم يتناسب مع هيكل هذه الصناعة . ولكن حيث انه توجد مدخلات في صناعة الطائرات ولكن لا تستخدم في انتاج المحركات فان تحويل هذه المدخلات من صناعة السيارات (المحركات) سيفيضمن مدخلات سالية مناظرة وهي التي تدخل في سلعة السيارات اذا كانت صناعة السيارات اساساً لا تستفيد من هذه المدخلات . ويمكن حل هذه المشكلة بطريقة افضل اذا كان من الممكن تمييز الانتاج الفرعي موضوع المناقشة وتقدير هيكل المدخلات لهذه المخرجات .

معنى اخر ان المناقشة او المفاصلة ستكون بين امكانية استبعاد قيمة المحركات من صناعة السيارات او استبعاد المواد الداخلة في انتاج هذه المحركات (هيكل التكلفة) هذه هي الاسس النظرية لعملية تحويل المنتجات الفرعية او الثانوية في مصفوفة الانتاج ثم في جدول المدخلات والمخرجات ولا شك ان هذه المعالجات تتطلب جهداً ووقتاً الى جانب كم من البيانات التفصيلية عن المنتجات الفرعية والثانوية وهيكل تكلفتها وفي بعض التجارب لا يتم فصل هذه المنتجات او تحويلها . كما ان البعض يقوم بتحويل المخرجات دون تحويل المدخلات .

٤ - اسس التقييم:

من الطبيعي ان تتعدد الاسعار تبعا لمراحل التداول ولذلك فان نظام الحسابات القومية قد اورد اساسا العديد من اسس التقييم التي تختلف حسب المرحلة وقد اوردت هنا مثلا رقميا بوضوح طريقة الانتقال من مرحلة الى اخرى وفيما يلي استعراض لاسس التقييم التي اوردها النظام مع مثال رقمي لها .

١ - القيمة بسعر المشترى : وهي تمثل تكلفة السلع والخدمات في السوق تسليم محل المشتري . وهي تساوى القيمة بسعر المنتج ضافا اليها هامش النقل والتجارة اي $2460 = 40 + 40 + 60$ كما يتضح من الجدول المرفق .

ب - القيمة بسعر المنتج:

وهي تساوى قيمة المنتج في السوق تسليم محل المنتج وبمعنى اخر هي مجموع قيمة المدخلات الاولية والمدخلات الوسيطة ضافا اليها صافي الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات (2460 كما في المثال) والقيمة المضافة في الصناعة بسعر المنتج تساوى الانتاج الاجمالي للصناعة بسعر المنتج مطروحا منه الاستهلاك الوسيط بسعر المشترى ($2460 - 1140 = 1320$ دينار) بمعنى ان القيمة بسعر المنتج لا تتضمن اية هامش لنقل وتوزيع المنتجات النهائية الى المشترين .

ج - القيمة الاساسية التقريبية : هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات في السوق تسليم محل المنتج مطروحا منه صافي الضرائب السلعية المفروضة على المنتجات ($2460 - 50 = 2410$ دينار) وبمعنى اخر هي مجموع قيم المدخلات الاولية وصافي الضرائب غير المباشرة عدا صافي الضرائب السلعية ضافا اليها قيمة المدخلات الوسيطة بسعر المشترى والقيمة المضافة مقسمة بالقيمة الاساسية التقريبية تساوى الانتاج الاجمالي بالقيمة الاساسية التقريبية مطروحا منها المدخلات الوسيطة بسعر المشترى . وما سبق يتضح ان القيمة الاساسية التقريبية تساوى القيمة بسعر المنتج مطروحا منها صافي الضرائب السلعية المفروضة على السلع والخدمات المنتجة .

د - القيمة الاساسية الحقيقة : هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات في السوق بسعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب السلعية المفروضة على المنتجات وكذلك المفروضة على المدخلات الوسيطة ($2460 - 50 - 25 = 2285$ دينار) وبمعنى اخر هي مجموع قيم المدخلات الاولية وصافي الضرائب غير المباشرة عدا صافي الضرائب السلعية والقيمة المضافة الاساسية الحقيقة تساوى الانتاج الاجمالي بالقيمة الاساسية الحقيقة مطروحا منه المدخلات الوسيطة بالقيمة الاساسية الحقيقة متضمنة هامش النقل والتجارة على هذه المدخلات الوسيطة . وما سبق يتضح ان القيمة الاساسية الحقيقة تساوى القيمة بسعر المنتج مطروحا منها صافي الضرائب السلعية المفروضة على السلع والخدمات المنتجة وكذلك المفروضة على المدخلات الوسيطة .

هـ - القيمة التقريبية بتكلفة عوامل الانتاج :

هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بسعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات (سلعية + غير مباشرة اخرى) اي $٢٤٦٠ - ٥٠ = ٢٤٠٠$ دينار كما في المثال ويعني اخر هو مجموع قيم المدخلات الاولية مضافا اليها المدخلات الوسيطة بسعر المشتري ($١٢٢٠ + ١١٤٠ = ٢٣٦٠$ دينار)

ومما سبق يتضح ان القيمة التقريبية لتكلفة عوامل الانتاج عبارة عن سعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات المنتجة .

و - القيمة الحقيقة بتكلفة عوامل الانتاج :

هي قيمة الانتاج الاجمالي من السلع والخدمات بسعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات والمدخلات الوسيطة ($٢٤٦٠ - ١٠٠ = ٢٣٦٠$ دينار اي هو مجموع قيم المدخلات الاولية (تعويضات العاملين + اهلاك راس المال الثابت + فائض العمليات) مضافا اليها المدخلات الوسيطة . والقيمة المضافة بالقيمة الحقيقة لتكلفة عوامل الانتاج تساوى الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالقيمة الحقيقة مطروحا منه المدخلات الوسيطة بتكلفة عوامل الانتاج بالقيمة الحقيقة ($٢٣٦٠ - ١١٤٠ = ١٢٢٠$ دينار) وما سبق يتضح ان القيمة الحقيقة بتكلفة عوامل الانتاج عبارة عن سعر المنتج مطروحا منه صافي الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع والخدمات المنتجة وكذلك المفروضة على المدخلات الوسيطة .

تضصي رقى لاسرتقيم الراودة في ئظام الحسابات الفرمية

أسن تقسيم الأشعه الأجمال ساسبة القبيه بعلاقه عوامل

القيبه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل
الشيئه بعلاقه عوامل

- اسن التقسيم
- لبيان
- الدخلات الاوليه
- عوائد العاملين بأجرف :
 - ١ - في مجال (المصنعة/النماط)
 - ب - في مجال (توزيع ونقل وتوزيع)
 - ج - في مجال (المنتجات)
 - ٤ - في مجال (نقع المستلزمات)
 - ٥ - املاك راس المال الثابت
 - ٦ - ظائف العمليات
 - ٧ - في مجال (المقامة/النماط)
 - ٨ - في مجال (توزيع ونقل وتوزيع)
 - ٩ - المنتجات للمشترين
 - ١٠ - في الشتراء
 - ١١ - املاك راس المال الثابت
 - ١٢ - ظائف العمليات
 - ١٣ - ظائف العمليات
 - ١٤ - في مجال (المقامة/النماط)
 - ١٥ - في مجال (توزيع ونقل وتوزيع)
 - ١٦ - المنتجات للمشترين
 - ١٧ - في مجال (نقع المستلزمات)
 - ١٨ - في الشتراء
 - ١٩ - جلسه

٦٣

٨ - معالجة الهوامش :-

ومن ذلك يتضح أن القيم بسعر المشتري وسعر المنتج هما اسس الوصول إلى أي من مراحل التقييم المختلفة كما أنها الطريقة الشائعة في الاستعمال كما أن القيمة بسعر المنتج تفضل التقييم بسعر المشتري نظراً لأن هوامش النقل والتغذية من المحتمل أن تختلف من منشأة إلى أخرى كما أنها كثيراً من الأحيان تقديرية بدرجة كبيرة وبالتالي غير دقيقة بالمقارنة مع قيم المنتجين .

فقد تقوم منشأة ما أو صناعة ما بشراء مستلزماتها مباشرة من الشركة المنتجة بينما تقوم منشأة أخرى بشراء مستلزماتها من أحد الوسطاء، كان تاجر جملة أو تجزئة ويحدث عن ذلك بالطبع فروق ناتجة عن هوامش التوزيع .

وبالتالي فإن الكثيرين يفضلون استخدام طريقة التقييم بسعر المنتج وفيما يلي مثال رقمي بسيط لطريقة الانتقال من سعر المشتري إلى سعر المنتج وقد افترض وجود ثلاثة أنشطة فقط هي:
الصناعة رقم (١) والصناعة رقم (٢) إلى جانب هوامش التوزيع والنقل وتمثلها الصناعة أو العمود والصف رقم (٣)
كما أن الطلب النهائي قد اجمل في عمود واحد وذلك لعملية التسهيل .
فإذا كان لدينا جدول بعد بقيم المشترين فمعنى ذلك أن الطلب الوسيط والطلب النهائي محسوبة بقيمة الشراء أما الأرقام الواردة صف رقم (٣) هوامش النقل والتوزيع فهي متعلقة بمبيعات المنتج النهائي وليس بالطلب الوسيط وقد اعتبرت مدخلات في هذه الصناعات ولتحويل هذا الجدول إلى قيم المنتجين فإنه كما هو مبين في المثال التالي يتم تخليص كل من الطلب الوسيط والطلب النهائي من هوامش النقل والتوزيع كما هو مبين في الجدول التالي حيث يتم استبعاد الهوامش من كل مفردة من مفردات الطلب الوسيط والطلب النهائي (الأرقام افتراضية)
وبالتالي نحصل على الجدول تقييم المنتجين .

ويجب أن نعلم أنه يمكن تفصيل العمود رقم (١) ، (٢) ، في المثال إلى أي عدد من الأعمدة والصفوف كذلك يمكن توزيع هوامش النقل والتوزيع إلى أي عدد من التصنيفات المختلفة حسب حجم الجدول محل الدراسة .
وبنفس الطريقة التي تم بها معالجة هذا المثال يمكن أن يتم تحويل جدول المدخلات والمخرجات الذي تעדده الدائرة حالياً من قيم المشتري إلى قيمة المنتج . رغم ما يصاحب ذلك من صعوبات في تقدير قيمة الهوامش وحتى يكون هذا الجدول تجربة وبداية للتحويل من سلسلة الجداول بقيمة المشتري إلى قيمة المنتج لاكتساب الخبرة إلى جانب إمكانية المقارنة ومن أهم المزايا التي يتمتع بها التقييم بقيمة المنتج :-

- ١ - توحيد اسس التقييم بين المشتريات او العناصر المختلفة
- ٢ - تفادي التكرار الذي يحدث من احتساب الهوامش
- ٣ - تفادي التفاوت الذي يحدث في تكاليف التسويق من وحدة إلى أخرى مما يؤدي إلى تفاوت في القيمة المسجلة

مثال توضيحي

• الجدول بقيم المشتريـن :-

المخرجات	الطلب النهائي	(٢)	(٢)	(١)	
١٨٠	١٠٠	١٠	٥٠	٢٠	(١)
٢٨٠	١٥٠	١٠	٢٠	١٠٠	(٢)
٩٠	-	-	٥٠	٤٠	(٣)
	٢٥٠	٧٠	١٦٠	٢٠	القيمة المضافة
		٩٠	٢٨٠	١٨٠	المدخلات

حيث تقييم جميع القيم بسعر الشراء كما ان هناك هواشم بمقدار ٤٠ للمبيعات من منتجات الصناعة رقم (١) وهوامش قدرها ٥٠ للمبيعات من منتجات الصناعة رقم (٢) ويظهر ان على انها مدخلات في كل من هاتين الصناعتين

• تخفيض الهواشم

المخرجات	الطلب النهائي	(٣)	(٢)	(١)	
١٤٠	٦٥	١٠	٤٢	١٨	(١)
٢٣٠	١١٠	٩	٢٠	٩١	(٢)
٤٠	٣٥	٠	٣	٢	(٣)
٥٠	٤٠	١	٠	٩	(٢)
-	-	-	-	-	(٣)

الجدول بقيم المنتجـين بعد تعديـلـه

المخرجات	الطلب النهائي	(٣)	(٢)	(١)	
١٤٠	٦٥	١٠	٤٢	١٨	(١)
٢٣٠	١١٠	٩	٢٠	٩١	(٢)
٩٠	٧٥	١	٣	١١	(٣)
	٢٥٠	٧٠	١٦٠	٢٠	٣٠
		٩٠	٢٣٠	١٤٠	المدخلات

٩ - معالجة الواردات ضمن جدول المدخلات والمخرجات:-

من وجهة النظر التطبيقية نجد ان الواردات تعالج بطريقة متفاوتة من دولة الى اخرى وهذا التفاوت يرتكز اساسا على القدر المتاح من البيانات ودرجة التفصيل الممكدة . ولا يخفى علينا ان هناك اقتصاديات كثيرة تمثل فيها الواردات جزءا رئيسيا في الموارد المتاحة للدولة مما يزيد اهمية الواردات واثرها على ميزان المدفوعات وهناك اربعة معالجات بديلة يتم على ضوئها معالجة الواردات ضمن جداول المدخلات والمخرجات .

ولا يجب ان ننسى ان الانفاق المباشر في الخارج للعائلات المقيمة بدخل ضمن الواردات وان لم يكن مذكورا في قوائم الواردات كما ان انفاق العائلات غير المقيمة في السوق المحلي يعتبر ضمن الصادرات كذلك .
كما يجب ان نتذكر انه توحيدا لنهج التقسيم فان الواردات تقسم سيف اي على اساس تسليمها عند حدود البلد المستوردة وهي تعادل المشتريات تسليم باب المصنع . والقيمة سيف تتكون من قيمة الواردات مضافا اليها رسوم الاستيراد المفروضة بغير الحماية وضافا اليها رسوم الشحن الى ميناء الوصول ورسوم التأمين .

وهنا يفرق النظام بين نوعين من الرسوم الجمركية:

١- رسوم تفرض بغرض الحماية والهدف منها رفع تكاليف السلع المستوردة لمقارنتها بالتكلفة المحلية للسلعة المعاذرة بغية المساواة بين وضع المنتجين المحليين والمنتجين الاجانب من حيث امكانية المنافسة .

ب-رسوم استيراد اخرى تستهدف زيادة حصيلة الدولة او الحد من استهلاك هذه السلعة . وهذه غالبا ما تناطحها بعض الضرائب والرسوم (رسوم الانتاج مثلاً . الخ) على الانتاج المحلي .
ولا يجب ان نتجاهل الصعوبات العملية في الفصل بين هذين النوعين من رسوم الاستيراد وغالبا ما تتعالج كل الرسوم على انها ضرائب غير مباشرة تستهدف زيادة الحصيلة وخاصة اذا كانت السلع المستوردة ليس لها نظير من الانتاج المحلي . اما هو امش التوزيع والنقل المترتبة على نقل البضائع المستوردة من ميناء الوصول الى المشترين فيجب ان تعامل على انها هوا مش مماثلة لنقل البضائع المحلية من المنتج الى المستهلك
واذا قام اي من المنتجين المحليين باى من عمليات النقل او الشحن او التأمين للواردات فان ذلك يعني با ان هذا الجزء سيدخل ضمن الواردات رغم انه انتاج محلي يؤثر على ميزان المدفوعات وهنا يعالج الامر باى من الطريقتين التاليتين :-

١- تستبعد قيمة الخدمات التي قامت بها الوحدات المحلية بالنسبة للواردات من قيمة الواردات كقيمة سالبة .
ب - تعالج هذه الخدمات كصادرات وبالتالي تصبح هذه الخدمات جزء من الناتج المحلي تم تصديره ثم يحسب ضمن الواردات سيف وتفضل هذه الطريقة لتفادي وجود العناصر السالبة في جدول المدخلات والمخرجات وهذا ما يوصي به نظام الحسابات القومية للامم المتحدة .

والبدائل الاربع لمعالجة الواردات هي :-

١ - وهو ابسط البدائل حيث لا يميز بين المشتريات في كل من الطلب الوسيط والطلب النهائي بين المنتج المحلي والواردات حيث ان الواردات قد صنفت حسب نوع البضاعة ووردت مدمجة مع الانتاج المحلي فكل خلية من خلايا الجدول تشمل المحلي والمستورد معاً ويعيب هذه الطريقة انها لا تتبيح فرصة دقيقة لتقدير المتطلبات الاستيرادية لمتجه معين من متجهات الطلب النهائي.

٢ - تظهر الواردات في صف واحد ضمن قطاع الطلب الوسيط والطلب النهائي وما يعيّب هذه الطريقة انها تحفي طبيعة هذه الواردات ما اذا كانت تنافسية او تكاملية . كما ان استبعادها من الخلايا وادمماجها في صف واحد يوثر تأثيراً كبيراً في المعاملات الفنية للمدخلات . وذلك يجعل هذا البديل اقل جدوئاً بالنسبة للقدر الذي يتطلب من المعلومات .

٣ - في هذا البديل تقسم الواردات في الصنف قسمين يظهر كل منهما على حدة القسم الاول وهو الواردات التنافسية وهي البضائع التي تتتوفر صناعة محلية مقابلة لها وبالتالي يمكن انتاجها محلياً او استيرادها اما البضائع التكميلية فهي البضائع التي لا تنتج محلياً ولا توجد صناعة مقابلة لها وبالتالي لا يمكن الحصول عليها الا عن طريق الاستيراد .

وقد تدرج البضائع التنافسية في الخلايا مع المنتج المحلي وقد تبقى منفصلة اما البضائع التكميلية فتبقى مستقلة وذلك يسهل دراسة المتطلبات المختلفة في المتجهات المختلفة للطلب النهائي بكثير من الدقة . ويجب ان نشير الى ان عملية التصنيف الى تكاملية او تنافسية تشير الكثير من الصعوبات وهذا يتوقف على مستوى التصنيف المستخدم (زمرة او سلعة) كما ان قيمة الانتاج المحلي الى الواردات من اي سلعة له اثره في التصنيف .

٤ - ويقوم البديل على اساس جداول منفصلة للمنتجات المستوردة والمنتجات المحلية ويعني ذلك ان تصنف الواردات حسب البضاعة وحسب المشتري اي ان هناك بنددين لكل معاطة احدهما للمنتجات المحلية والآخر للواردات وذلك بالنسبة للطلب الوسيط والطلب النهائي اي ان صف البضائع المستوردة قد تحول الى مصفوفة لا صف ويتيح هذا التحليل اجراء دراسات دقيقة على الطلب وآثاره على المنتجات المحلية والاجنبية كما يمكن الجدول من فرز المعاملات الفنية الى مكونات محلية ومكونات مستوردة .

وفي حالة الجدول محل الدراسة اي الجدول الذي تعددت دائرة الحسابات القومية لعام ١٩٨٢ فقد تبني الجدول البديل الاول الذي ادجج المشتريات المحلية مع المشتريات المستوردة ضمن خلايا الطلب الوسيط والطلب النهائي على ان تظهر الواردات بالقيمة السالبة كعمود ضمن اعمدة الطلب النهائي ولما كانت الواردات تسجل بالقيمة سالبة فهذا يعني انها لا تتضمن هؤامش النقل والتوزيع المحلية وبالتالي عند فصل الهؤامش من الطلب الوسيط والطلب النهائي بهدف التحول من قيمة المشتري الى قيمة المنتج كما اشرنا قبل - يجب مراعاة ذلك . اذا فعطلية فصل الهؤامش من المصفوفتين وجعلها في صف التجارة او النقل لا تتطلب فصل هؤامش من الواردات نظراً لعدم وجودها اصلاً .

ويتم الاعتماد في استيفاء عمود الواردات على تقرير متابعة مهاج الواردات لعام ١٩٨٢ وتصنيف الواردات سلعياً وحسب مجموعات السلع والخدمات الداخلة في كل صف من صفوف الجدول .

١٠ - معالجة الصادرات :-

قد لا تشكل معالجة الصادرات مشكلة في جداول المدخلات والمخرجات حيث ترد ضمن الطلب النهائي في عمود مستقل وتؤخذ الصادرات بقيمتها فوب اي مسلمة عند الحدود او على مينا التحميل واغلب الاحيان تكون متضمنة هواش النقل والتوزيع من مكان الانتاج الى نقطة مغادرة الحدود ويتم ذلك غالباً عندما يكون المنتج غير المصدر وفي هذه الحالة ينبغي استبعاد هذه الهواش من قيمة البضائع المصدرة واعتبارها كصادرات في صف التجارة والنقل وذلك بهدف تقدير الصادرات بسعر شرائها الفعلي .
وهنا يجب ان ننوه الى ان السلع المعاد تصديرها دون اجراء اية عمليات تحويلية عليها لا تدخل ضمن الصادرات كما انها لم تدخل ضمن الواردات . اما اذا حدثت ويادة في قيمة السلع عند تصديرها نتيجة اية هواش (نفقة شحن) فانه يجب ان يسجل هذا الهاشم فقط على انه صادرات . هذه المعالجة الموصى بها من قبل الحسابات القومية وان كان البعض يدخل هذه السلع ضمن وارداته وصادراته .
ويدخل ضمن الصادرات كما اشرنا من قبل اتفاق غير المقيمين في السوق المحلي . وكذلك تموين السفن والطائرات الاجنبية .

١١ - دورية اعداد الجداول :-

ان اعداد جدول المدخلات والمخرجات امرا يتطلب جهداً كبيراً ووقتاً وقدراً من البيانات التفصيلية التي قد يصعب توفيرها سنوياً - وهذا لا يعني من ان هناك دولاً تعد جداولها سنوياً معتمدة في ذلك على كم كبير من البيانات المتاحة وعلى الوسائل الميكانيكية لتجهيز واعداد الجداول بسرعة وفي الوقت المناسب - في الكثير من الدول النامية . والامر الذي لا شك ان البيانات التي تسمح باعداد وتركيب الحسابات القومية لا تفي باغراض جدول المدخلات والمخرجات وانما هناك نوعاً معيناً من التفصيل الواجب توفره لاغراض المدخلات والمخرجات . وبالناتي فان اعداد هذه الجداول دون توفر هذا القدر من التفصيل يترك المجال لاستخدام المعدلات والنسب والمؤشرات المختلفة في توزيع هذه البيانات وتقدير الكثير منها الامر الذي ينقص كثيراً من درجة الثقة في بيانات الجدول كما ان هذه النسب والمعدلات انما هي مستندة من جداول سابقة او من بحوث مضى عليها وقت طويل وتكرار استخدام هذه النسب والمعدلات يجعل من الجداول صورة من الجداول السابقة ولا تعكس الواقع الامر في سنة التقدير ونهاية في ظل التغير في التكنولوجيا ومالها من اثار على المعاملات الفنية للانتاج ولذلك فان دورية الجداول يجب ان تحدد مسبقاً وان تعدلها العدة وان تختار سنة يتتوفر فيها اكبر قدر من المسوح والبيانات الاحصائية حتى يعكس الجدول صورة الاقتصاد القومي الواقعية . ولقد كان اخر جدول تم اعداده في العراق لعام ١٩٧٨ ثم اعد الجدول الحالي لعام ١٩٨٢ ورغم مضي هذه المدة الا ان القدر اللازم من البيانات التفصيلية لم يكن متاحاً بالطريقة التي تسمح بان يعكس حقيقة الصورة الاقتصادية لعام ١٩٨٢ فقد استخدمت الكثير من المعدلات والمؤشرات المستوحاة من جدول ١٩٧٨ .

كما استخدمت بعض المؤشرات المستوحة من بحوث سابقة اجريت في ظل ظروف تخالف الظروف التي كانت قائمة عام ١٩٨٢ ، ورغم ذلك هناك فترة تأخير قدرها ثلاثة سنوات. ولا شك ان عدم توفر البيانات هو السبب الرئيسي في طول فترة التأخير، رغم ان جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٢ الجارى اعداده حاليا في دائرة الحسابات القومية بالجهاز قد عالج الالكثير من العيوب او المشاكل التي تعرضت لها الجداول السابقة واحد بالكثير من التوصيات الدولية والتصنيفات الدولية الموصى بها في هذا المجال، الا ان مشكلة نقص البيانات ظلت العقبة الرئيسية في مواجهة الجهات الضخمة التي يذلها العاملون في دائرة الحسابات القومية في هذا المجال . كما سيبدل القائمون بالعمل بهذه الطريقة في تحويل الجدول من قيمة المشترى الى قيمة المنتج وذلك نتيجة لعدم توفر بيانات عن الهوامش المختلفة الامر الذي سيجعلهم يلجأون الى الكثير من التوزيعات التحكمية . ولذلك فاننا نعتبر هذا الجدول جدول تجريبى استفاد العاملون فيه بخبرات كبيرة يمكن تطبيقها في الجدول القادم الذى يجب ان يعد بعد التجهيز له عن طريق المسح اللازم والمقتضى تنفيذها وأجراؤها في البرنامج الاحصائى . ويمكن ان يستخدم الجدول الحالى خلال سنوات ما قبل اعداد الجدول القادم عن طريق اجراء عمليات التحديث بشرط توفر المجاميع النهائية لهذه السنوات .

١٢ - تحدث جداول المدخلات والمخرجات:-

تعتبر طريقة RAS التي تم التوصل اليها في جامعة كمبردج هي الطريقة الاساسية لتحديث جدول مدخلات ومخرجات عن سنة ماضية كي يتلائم مع البيانات المتاحة عن الحسابات القومية في السنة الجارية وتنبئ هذه الطريقة فرصة الاستغناء عن اعداد وتركيب جداول سنوية للمدخلات والمخرجات على اساس بيانات كاملة .

وبالتالي فان هذه الطريقة تتطلب جدول للمدخلات والمخرجات يكون قد تم اعداده وتركيبه من واقع بيانات فعلية وكاملة وعلى درجة كبيرة من الدقة والتفصيل كما تتطلب توفر قدر من البيانات عن المجاميع الرئيسية في الاقتصاد القومى عن السنة المطلوب تحديث الجدول لها (السنة الجارية) بمعنى ان تكون موازنات الصنوف والاعمدة متاحة والمطلوب استخدام هذا القدر من البيانات لاعداد جدول مدخلات ومخرجات على ضوء الجدول السابق اعداده . وتقوم طريقة RAS التي اقترحها ريتشارد ستون على عدة اسس:-

- ١ - ايجاد مجموعة من المضاعفات لتعديل صنوف المصفوفة
- ٢ - ايجاد مجموعة المضاعفات لتعديلها، اعمدة المصفوفة ومن، ذلك تحصل على مجاميع للصنوف ومجاميع للاعمدة تمثل المصفوفة الجديدة .
- ٣ - من المفترض اساسا ان كل عنصر من عناصر المصفوفة $Z_{i,j}$ مصفوفة المعاملات يخضع لعاملين :
 - اً - اثر الاحلال الذى يقاس بالدرجة التي بها استعيف عن البضاعة ببضائع اخرى في الانتاج الصناعي او الدرجة التي بها استخدمت البضاعة آ بدلا عن بضائع اخرى في الانتاج الصناعي
 - ب - اثر التصنيع الذى يقاس بالدرجة التي بها استوعت البضاعة Z من انتاجها قدر اكبر او اصغر من نسبة المدخلات الوسيطة الى مجموع المدخلات .

كما يفترض ان كلا من الاثرين يعملان بصورة مضطربة بمعنى ان البضاة A_1 في تزايد او تناقص كمدخل في جميع المنتجات بالنسبة نفسها وان لاى تغير في نسبة المدخلات الوسيطة الى مجموع المدخلات في البضاة نفس الاثر على جميع البضائع المستخدمة.

ويشار الى مضاعفات الاحلال التي تعمل في الصنوف بالرمز R كما يشار الى مضاعفات التصنيع التي تعمل في الاعدمة بالتجهيز S ويشار الى كل خانة في المصفوفة الاساسية A حيث تكون عرضة لهذين الاثرين وبذلك يمكن كتابة المصفوفة الجديدة $A_1 = RA_0 S$ حيث كل من R ، S مصفوفة ذات متوجه قطرية.

وتعتمد طريقة RAS على المعالجة الرياضية لتلاشي الفروق بين الاستهلاك الوسيط السلعي الفعلي والتقديرى على مستوى الصنف وكذلك بين الاستهلاك الوسيط النشاطي الفعلى والتقديرى على مستوى العمود . ويقصد بالارقام التقديرية الارقام الناتجة عن تطبيق المعاملات الفنية للجدول الاصلي بينما بالارقام الفعلية تلك الارقام المستمدة من واقع البيانات الاحصائية الفعلية وتم المعالجة وفقا للخطوات الاتية :-

- ١ - نحمل على مصفوفة الاستهلاك الوسيط في الجدول الاصلي A التي ستستخدم في التحديث كما في آ
- ٢ - نحمل على المعاملات الفنية من هذا الجدول كما في ب .

مثال توضیحی

الجدول الاصلی عن عام ١٩٨٠ (السنة صفر)

المخرجات	الطلب النهائي	جملة	ج	ب	أ	
٢٠٠	٥٠	١٥٠	-	١٠٠	٥٠	
٣٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٠	٥٠	٣٠	
٤٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٠	٥٠	٤٠	
٧٠٠	٣٥٠	٣٥٠	٥٠	٢٠٠	١٠٠	جملة .
		٣٥٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠	المدخلات الأولية
		٢٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٢٠٠	جملة المدخلات

المعاملات الفنية للسنة صفر (١٩٨٠)

ج	ب	ل
-	٥٣٣٣	٥٢٥٠
٦١٠٠	٦١٦٧	٦١٥٠
٦١٥٠	٦١٦٧	٦٠٠

البيانات المتابعة عن عام ١٩٨٥ (مثلاً)

المخرجات	الطلب النهائي	جملة	ج	ب	ا
٢٠٠	٤٠	١٦٠			
٤٠٠	٢٥٠	١٥٠			
٣٠٠	١٨٠	١٢٠			
٩٠٠	٤٧٠	٤٣٠	٨٠	٢٥٠	١٠٠ جملة V^*
		٤٧٠	٢٢٠	١٥٠	١٠٠ المدخلات الاولية
		٩٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٢٠٠ حملة المدخلات

٣ - نحصل على البيانات المتاحة من واقع الحسابات القومية عن السنة . المطلوب تحدث الجدول لها ونضعها كما في ح

٤ - تطبق المعاملات الفنية المستخرجة في ب عن سنة الاساس ١٩٨٠ على البيانات المتاحة عن السنة الجديدة ١٩٨٥ (ح) فنحصل على مصفوفة جديدة ثم نحسب المضاعفات السطرية الاولى
 $R_1 = U^* \div U_1$ U^* U_1 جملة ج ب ١
 ٨٧٣ ١٦٠ ١٨٣٣ . ١٣٣٣ ٥٠ ١
 ١٨٤ ١٥٠ ١٢٦٧ ٣٠ ٦٦٧ ٣٠ ب
 ٩١١ ١٢٠ ١٣١٧ ٤٥ ٦٦٧ ٢٠ ج
 . . . ٧٥ ٢٦٦٧ ١٠٠ جملة

(د)

R_1	$= U^* \div U_1$	U^*	U_1	جملة	ج	ب	١
		٨٧٣	١٦٠	١٨٣٣	.	١٣٣٣	٥٠
		١٨٤	١٥٠	١٢٦٧	٣٠	٦٦٧	٣٠
		٩١١	١٢٠	١٣١٧	٤٥	٦٦٧	٢٠
		.	.	.	٧٥	٢٦٦٧	١٠٠
							جملة

٥ - يتم بعد ذلك تعديل اسطر المصفوفة المستخرجة في د وذلك بضربها في المضاعفات السطرية الاولى
 R_1 ثم نحسب المضاعفات العمودية الاولى وبذلك نحصل على المصفوفة المبنية في ه
 (المصفوفة ه)

		ج	ب	١			
		.	١١٦٤	٤٣٦			
		٢٥٥	٧٩٠	٣٥٥			
		٤٠١	٦٠٨	١٨٢			
		٢٦٥	٢٥٦٢	٩٢٣			
		٨٠	٢٥٠	١٠٠			
		١٠٤٦	٩٧٦	١٠٢٧			
					$S_1 = V^* \div V_1$		
					V_1	V^*	

- ٦ - تقوم بتعديل المصفوفة الواردة في الخطوة السابقة (هـ) ثم نحسب المضاعفات السطيرية الثانية وذلك بضرب المصفوفة S_1 السابقة الحصوا، عليها في الخطيئة السابقة فتحصل على المصفوفة و (المصفوفة و)

$$R_2 = U_2^* \cdot U_2$$

	ال	ج	ب	أ
١٠	١٦٠	١٥٨٤	٠	١١٣٦
٠.٩٩٦	١٥٠	١٥٠٧	٣٧١	٢٢١
٩٩٢	١٢٠	١٢٠٩	٤٢٩	٥٩٣

- ٧ - ثم تقوم مرة اخرى بتعديل المصفوفة الواردة في الخطوة السابقة (و) ثم نحسب المضاعفات العمودية الثانية وذلك بضرب هذه المصفوفة (و) في S_2 فتحصل على المصفوفة (المصفوفة ز).

	أ	ب	ج
	٤٥٣	١١٤٧	٠
	٣٦٢	٦٢٦	٣٧٢
	١٨٥	٦٨٢	٤٢٨
جنة	٧٢	١٠٠٠	٢٥٠
	٧*	١٠٠	٢٥٠
	$S_2 = V_2^* V_2$	١	١

ثم نستمر في تعديل الصنفوف والاعمدة عن طريق الضرب في S, R حتى نحصل على قيمة $U^* = U$ و $V^* = V$ وفي هذه الحالة تكون قد حصلنا على مصفوفة الطلب الوسيط في السنة ١٩٨٥ باستخدام جدول ١٩٨٠ بمعنى انه قد تم تحرير الجدول باستخدام المجاميع الجديدة.

١٣ - معالجة المبيعات المسوقة وغير المسوقة : -

كما اشرنا من قبل انه قد تم حصر المبيعات المسوقة وغير المسوقة وبالتالي تم استبعادها من الانفاق الحكومي عند اعداد وتقدير الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة في حسابات القطاع الحكومي (منتجو الخدمات الحكومية) ونفس هذه المعالجة تتنطبق على منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات باعتبارها تمثل عموداً مسنيلاً في جدول الطلب النهائي وبالنسبة لجدول المدخلات والمخرجات تستبعد هذه المبيعات المسوقة وغير المسوقة كقيمة سالبة من مجموع الانفاق الحكومي وانفاق الهيئات التي لا تهدف الى الربح.

١٤ - منتجات اخرى سالبة : -

احياناً تقوم بعض المنشآت الصناعية او بعض منشآت الخدمات بعمليات تجارية الى جانب نشاطها الرئيسي المميز ولكنه يعتبر منتج ثانوي اي منتجات اخرى وفي بعض الاحيان تحقق هذه المنشآة خسائر من جراء هذه العملية وبالتالي فان الهاشم التجاري يكون سالباً بمعنى وجود قيمة سالبة في بند منتجات اخرى .

١٥ - تصنیف الانفاق الحكومي : -

يتم تصنیف الانفاق الحكومي في احد الجداول المرفقة بنظام الحسابات القومية حسب الغرض من النفقه او حسب النشاط الاقتصادي الذي تخدمه . وبمقتضاه يتم تصنیف الوحدات الحكومية حسب النشاط الاقتصادي الذي تخدمه الوحدة ثم يقدر انفاقها وفقاً للنهاية السابقة الاشارة اليه كما تقرر مدى مساهمتها في الناتج المحلي (الجدول الاول) على مستوى النشاط الاقتصادي كذلك بنفس الطريقة التي تم بها اعداد حسابات الانتاج السابق ایضاً .

١٦ - الانفاق العائلي : -

من الطبيعي ان يتم الاستفادة ببحث ميزانية الاسرة الذي تم اجراؤه في تقدير قيمة الانفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي .

ويجب ان نعلم كذلك ان نتائج البحث تحتاج الى بعض التعديلات حتى يمكن تقدير الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي في السوق المحلية اذ ان البحث قد اقتصر على الاسر العراقية دون غيرها كما ان الانفاق العائلي في البحث يتضمن بعض البنود التي تعتبر تحويلات وليس انفاق استهلاكي وبالتالي فان نتائج البحث تتطلب الكثير من التحليلات والدراسات للوصول بها الى رقم الانفاق الاستهلاكي واستيفاء العمود الخام بالقطاع العائلي في جدول المدخلات والمخرجات . وذلك يستدعي ايضاً ان تكون نتائج البحث على درجة من التفصيل في مجال الانفاق بما يسمح بتصنيف هذا الانفاق حسب النشاط المنتج له .

١٧ - حصة العاملين في الارباح وحصة الحكومة في الارباح تعتبر توزيعات للارباح اي انصبة ترد في حساب الدخل والانفاق وليس تحويلات جارية .

١٨ - المبالغ التي تدفع للشركات الخاسرة لتفعيلية خسائرها والاستثمار في العمل تعتبر اعائمة انتاجية ترد في حساب الانتاج .

التوصيات

- كما سبق الاشارة فان دائرة الحسابات القومية بالجهاز المركزي للامم المتحدة تقوم حاليا باجراء التجربة الاولى لتطبيق النظام الجديد للحسابات القومية للامم المتحدة . ولقد تمت التجربة على البيانات المتاحة عن القطاع الاشتراكي فقط نظرا لعدم وجود او توفر بيانات تفصيلية عن باقي القطاعات الاخرى ولذلك وكما سبق ان اشرت في تقريري السابق يجدر بي ان اشير الى ان توفر هذه البيانات يتطلب اجراء عدد من المسح الاحصائي التي توفر البيانات الاساسية اللازمة لاعداد وتركيب الحسابات القومية على مستوى الاقتصاد القومي ككل ولذلك فان مثل هذه المسح من المستحسن تضمينها البرنامج الاحصائي ومن اهم هذه المسح:-
- التجارة الداخلية : سواء عن رين العينة او حصر شامل على ان يتضمن المسح القطاع الخاص حيث ما زالت النسب والمعدلات المستخرجة من نتائج مسح عام ١٩٢٩ تستخدم حتى الان رغم اختلاف الظروف كما وان هذا المسح لم يأخذ في اعتباره احتياجات جداول المدخلات والمخرجات .
- الوحدات العاملة في انشطة التعدين (المقالع) اذ ان هذا القطاع لا يتتوفر عنه اي بيانات خدمات النقل في القطاع الخاص (نقل البضائع او نقل الاشخاص)
- الخدمات الشخصية مثل الحلاقة ، الكي ، والتنظيف التصوير . والخدمات الاطباء والمعامل وطبع الاسنان ودور السينما والمستشفيات الخاصة .
- خدمات الاعمال والمكاتب الاستشارية والدلالين الخ
- سح حديث للثروة الحيوانية
- انشطة المقاولات
- يراعى في مثل هذه المسح توفير البيانات اللازمة لتركيب جداول المدخلات والمخرجات ولا شك ان توفير مثل هذه المسح يكون سببا رئيسيا لتحديد موعد او دورية اعداد الجدول التالي للمدخلات والمخرجات لان اعداد الجدول دون توفير مثل هذه المسح يجعله صورة من الجداول السابقة ولا يعكس الوضع الاقتصادي ولذلك يقترح ارتباط موعد اعداد الجدول الجديد مع موعد توفير المسح والبيانات الاساسية اللازمة السابقة الاشارة اليها .
- تقوم دائرة الحسابات القومية باستكمال التجربة التي هي الان في مراحلها التجمعية حيث يتم تركيب حسابات المجموعة الاولى والثانية والثالثة من نظام الحسابات القومية للامم المتحدة ولكن بالنسبة فقط للقطاع الاشتراكي اما باقي القطاعات فيتم اعداد حسابات المجموعة الاولى والثانية فقط وذلك للقصور الذي اشرنا اليه سابقا .
- فيما يتعلق بجدول المدخلات والمخرجات حيث يتم معالجة ومناقشة المشاكل التطبيقية السابقة الاشارة اليها في صلب التقرير فان الجدول جاري اعداده بقيمة المشتري وسيتم معالجة الهوامش واعداد الجدول بقيمة المنتج كما سبق ان اشرت في التقرير وبالطريقة التي تم استعراضها مع الزميلات والزملاء اثناء المهمة .

- لا شك ان سح الانفاق العائلي يمثل اضافة جيدة الى جملة البيانات الاساسية اللازمة لتركيب الحسابات القومية وجدول المدخلات والمخرجات وبالتالي يجب الاعتماد على بياناته في تقدير العمود الخام بالقطاع العائلي في الجدول وبالتالي مجموع الانفاق الاستهلاكي للعائلات ولكن يجب ملاحظة ان بيانات الانفاق تتضمن الكثير من البيانات التي لا تعتبر انفاقا استهلاكيا وبالتالي يجب دراسة النتائج بدقة وتحليلها بما يسمح باستخراج المجاميع في ضوء مفاهيم الحسابات القومية وبالتالي يجب تقدير انفاق غير المقيمين الذين لم يشملهم البحث وكذلك الانفاق المباشر في الخارج للعائلات المقيمة وذلك لتقدير الانفاق في السوق المحلية .
- الدراسة التي قامت بها الدائرة المتعلقة بتقدير الاندثار (الاهمال) بالنسبة للاصول الثابتة تمثل جهدا طيبا واتجاهها صادقا نحو الرغبة في التحليل والدراسة الا انها تقوم على الكثير من الافتراضات اهمها هي الارقام القياسية لاسعار السلع الرأسمالية حيث بنى على دراسة قديمة وتم تمديدها او اسقاطها والتتبؤ بها على سنوات مستقبلية ان اي انحراف في دقة هذا الرقم او هذا الاسقاط يؤدي الى نتائج مخالفة تماما للواقع كما ان الكثير من السلع الرأسمالية القائمة حاليا لم تدخل ضمن مكونات الرقم القياسي . اما باقي الفروض فهي فرض مقبولة من وجهة النظر التحليلية .
كما اضيف انه يجب دراسة الطريقة التي يستبعد بها ذلك الجزء من التكوين الرأسمالي الذي يخرج من الخدمة قبل موعد الافتراضيين طريق البيع او التدمير ويقترح ان يستبعد بقيمته في السنة التي خرج فيها .
- يتم معالجة رسم الخدمة المحتسب وتقديرها وفقا للنهج السابق اعداده في التقرير سواء كان رسم الخدمة موجب او سالب .
- اشير في التقرير الى الطريقة التي يمكن بها تحديد اي جدول مدخلات ومخرجات باستخدام بعض مجاميع الحسابات القومية لسنوات حديثة وبالتالي من الممكن استخدام هذا النهج في السنوات التي لا يعود فيها جدول مدخلات ومخرجات حتى يتم توفير القدر الكافي من البيانات الاحصائية اللازمة لاعداد جدول جديد وذلك على ضوء المسوب والبحوث الاحصائية المقترحة وامكانية تنفيذها .
- الاعانة المدفوعة لاي وحدة لتفعيل الخسائر نظرا لارتفاع التكاليف تعتبر دعم اي اعانة انتاجية .
- الرسوم المدفوعة لجهات اجنبية مثل رسوم العبور في الحدود او رسوم المواني والمطارات المدفوعة من قبل السفن والطائرات تعالج هذه المدفوعات وما شابها على انها خدمات مستوردة كما تعتبر الرسوم المحصلة المشابهة على انها صادرات .
- تعتبر الحصة من الدخل او من الفائض التي تحصل عليها الشركة الاجنبية المديرة من قبل دخل الملكية ترد في حساب الدخل والانفاق كتوزيع للفائز . (في حالة الفنادق مثلا)
- بدل الاجازات المتراكם لدى المنشأة والذى سبق احتسابه ضمن تعويضات العاملين وبالتالي تأثر به فائض العمليات ثم بند الادخار ولما كان هذا البدل لا يصرف للعاملين ولكنه يتراكم لدى المنشأة فإنه يعتبر مصدرا من مصادر التحويل لها .
- احتياطي ارتفاع اسعار الموجودات الثابتة يعتبر على انه مخصص لارتفاع الاسعار وبالتالي لا يعتبر من قبل الاندثار كما انه يعتبر احتياطي تخصيصي مثل مخصص الفرائب والطوارئ ، وخلافه اي انه لا يدخل في الحساب ولا يؤثر على الفائض او الادخار .

الاشخاص الذين التقى بهم

- | | |
|-----------------------------|------------------------------------|
| رئيس الجهاز المركزي للإحصاء | ١ - الاستاذ / عدنان شهاب |
| مدير عام الشؤون الفنية | ٢ - الاستاذ / بهنام الياس |
| مديرة الحسابات القومية | ٣ - السيدة / هنا عبد الجبار |
| رئيس ابحاث | ٤ - الانسة / باسمة بشير |
| رئيس ابحاث | ٥ - الانسة / سميرة حسن رشيد |
| رئيس ابحاث | ٦ - الاستاذ / سعد الدين عبد القادر |
| رئيس ابحاث | ٧ - الاستاذ / نبيل صالح |
| باحث | ٨ - الاستاذ فخرى حميد |
| رئيس ابحاث | ٩ - الاستاذ / حسن عاشر |
| مساعد احصائي | ١٠ - السيدة / زينب ذكي |
| مساعد احصائي | ١١ - السيدة / ميامي حسن |
| باحث | ١٢ - السيدة / وصال صادق |
| باحث | ١٣ - السيد طالب ابراهيم |

وانه ليعتذر ان اسجل تقديرى وشكري لهم جميعاً لما لقيته من اخوة صادقة وتعاون مثمر وللتقدیر والحفاوة
التي غمروني بها طوال مدة اقامتي معهم . كما يسعدني ان اسجل تقديرى للجهود التي يبذلها العاملون في
دائرة الحسابات القومية رغم ما يواجهونه من نقائص كثيرة في البيانات فهم فعلاً فئة لديهم الكثير من الخبرة
والتجربة .

